مقدمـــــــــة:

مما لا شك فيه أن الدراسة التمهيدية للقانون أمر لازم وضروري للدارس حديث العهد بدراسة بالقانون، فهذه الدراسة تهدف بالأساس لدراسة الأحكام الأساسية والمبادئ العامة لنظرية القانون ونظرية الحق،حيث تنصب الدراسة في البداية على تحديد مفهوم القانون و تحليل القاعدة القانونية، وتحديد طبيعتها،وإلقاء الضوء على عناصرها وخصائصها ومصادرها وتطبيقها،إلى جانب تبين علاقة الحق بالقانون، حيث يعد القانون مصدر الحقوق، فكان من الضروري تبيين مفهوم الحق وتقسيماته بالإضافة إلى دراسة أشخاص الحق، و تبين الأشياء محل الحق .

فالإنسان كائن اجتماعي بحكم تكوينه وخلقه، فهو ينشأ في المجتمع البشري ويتعامل ويتواصل بغيره من البشر، وحياته داخل المجتمع تفرض عليه ضرورة العيش في جماعة والتعاون معها لتحقيق الضرورات عيشه، ويتجنب اعتداءات الغير كالسرقة والقتل والنصب وكافة صور الاعتداء.

ومن هذا المنطلق كان لابد من القانون كظاهرة اجتماعية، أن يرافق وجود المجتمع فحيث ما وجد الأول وجد الثاني فالقانون يفترض وجود مجتمع، فلا يوجد قانون بلا مجتمع، لان المجتمع يفترض فيه النظام، وهذا الأخير لا يتحقق إلا بوجود القانون وإلا كان مجتمعا فوضويا، كما لا يوجد مجتمع بلا قانون، فكل مجتمع يحتاج إلى قواعد قانونية تحكم علاقات أفراده، لذلك يعد القانون أمرا لازما لقيام الجماعة وتقدمها وبالتالي لا يتصور وجود مجتمع بلا قانون.

يتبين مما سبق أن قيام المجتمع على أساس من الاستقرار والنظام يستلزم وضع قواعد قانونية عامة ملزمة للأفراد تحقق التوازن بين المصلحة العامة من جهة والمصلحة الخاصة من جهة أخرى، وتوفق بين الأشخاص في مصالحهم المتضاربة وحرياتهم المتعارضة وبذلك يحل الاستقرار والأمن والأمان وتزول الفوضى والطغيان فالقانون في تنظيمه للروابط الاجتماعية يتوخى تحقيق غاية نفعية هي إقامة النظام واستقراره داخل المجتمع وذلك هو الهدف الأسمى للقانون .

ووجود القانون يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الأمن والنظام في المجتمع والعدل، والعمل على تقدم المجتمع، وحتى يتحقق الأمن والنظام داخل المجتمع كان لابد من وضع قواعد قانونية، تتميز هذه القواعد بمجموعة من الصفات التي تميزها عن غيرها من قواعد السلوك الاجتماعي الأخرى وهذا ما سنوضحه عند الحديث عن خصائص القاعدة القانونية.

كما أن الالتزام بتطبيق القانون وتنفيذه من جانب الجهات المنوط بها ذلك يؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار داخل المجتمع وتحقيق المساواة بين الناس والمساواة جوهر العدل والقانون هو الأداة التي يتحقق بها العدل داخل المجتمع، وفكرة العدل من الأفكار التي تهيمن على ضمير الجماعة، والتي تلعب دورا هاما في تكوين القانون فالعدل هو المساواة بمعناها العام، أي المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات دون أن تكون هناك محاباة لأي شخص أو لطائفة على أخرى بسبب الجنس او اللون او الديانة او اللغة او الأصل.

وتعتبر العلاقة وثيقة بين القانون والحق وثيقة، فالقانون يتصدى لحكم سلوك الأفراد داخل المجتمع حيث يرسم كل فرد من أفراده الحدود التي لا يستطيع أن يتجاوزها في مباشرة نشاطه، أي انه يحدد له نطاق حقه فالقانون يحدد المركز القانوني لكل فرد وما يتضمنه ذلك المركز من حقوق وواجبات، فالمالك يقرر له القانون حق الملكية على ملكه ويفرض في الوقت ذاته على الآخرين احترام هذا الحق ويكفل له حمايته، وبذلك تتفرع الحقوق عن القانون، فالأخير يتولى إنشاء الحق وتنظيمه وحمايته، وهو ما سنتناوله في خضم حديثنا عن نظرية الحق.

وتفصيلا لما سبق قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين نتناول في بابين الباب الأول منه النظرية العامة للقانون وذلك من خلال التطرق إلى التعريف بالقانون وضرورته في المجتمع، وتبيين خصائص القاعدة القانونية وتمييزها عن قواعد السلوك الاجتماعية الأخرى، إلى جانب التطرق إلى تقسيمات القانون وفروعه،ثم نتناول مصادر القاعدة القانونية. كما يلي، ويكون الباب الثاني معنون بنظرية الحق التي هي محور دراسة السداسي الثاني.

وتكون دراستنا للباب الأول كمايلي:

الفصل الأول: التعريف بالقانون وضرورته

الفصل الثاني: أقسام القانون وفروعه وتصنيفاته

الفصل الثالث: مصادر القانون

الفصل الرابع: تطبيق القانون